

مجلة التربوي

مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية

جامعة المرقب

العدد الثاني عشر

يناير 2018م

هيئة التحرير

- | | |
|---------------------------|----------------|
| د. عطية رمضان الكيلاني | رئيس التحرير: |
| د. علي أحمد ميلاد | مدير التحرير: |
| م. عبد السلام صالح بالحاج | سكرتير المجلة: |

المجلة ترحب بما يرد عليها من أبحاث وعلى استعداد لنشرها بعد التحكيم .
المجلة تحترم كل الاحترام آراء المحكمين وتعمل بمقتضاها .
كافة الآراء والأفكار المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة تبعاتها .
يتحمل الباحث مسؤولية الأمانة العلمية وهو المسؤول عما ينشر له .
البحوث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر .
حقوق الطبع محفوظة للكلية .

بحوث العدد

- "تحفة الأنام بتوريت ذوي الأرحام" دراسة وتحقيقاً
- الاستفهام ودلالاته في شعر خليفة التليسي
- قراءة في التراث النقدي عند العرب حتى أواخر القرن الرابع الهجري
- الكناية في النظم القرآني (نماذج مختارة)
- حذف حرف النداء "يا" من اسم الإشارة واسم الجنس واختلاف النحاة في ذلك
- (أي) الموصولة بين البناء والإعراب
- موج النحاة في الوصف بـ(إلا)
- تقنية المعلومات ودورها في تنمية الموارد البشرية بجامعة المرقب
- دراسة الحل لمنظومة المعادلات التفاضلية الخطية باستخدام تحويل الزاكي
- أساليب مواجهة ضغوط الحياة اليومية لدى طالبات كلية التربية
- برنامج علاج معرفي سلوكي مقترح لخفض مستوى القلق لدى عينة من المراهقات
- هجرة الكفاءات الليبية إلى الخارج
- صيد الأسماك في منطقة الخمس وأثاره الاقتصادية
- Determination of (ascorbic acid) in Vitamin C Tablets by Redox Titration
- Physical and Chemical Properties Analysis of Flax Seed Oil (FSO) for Industrial Applications
- Catalytic Cracking of Heavy Gas Oil (HGO) Fraction over H-Beta, H-ZSM5 and Mordinite Catalysts
- Monitoring the concentration (Contamination)of Mercury and cadmium in Canned Tuna Fish in Khoms, Libyan Market
- EFFECT CURCUMIN PLANT ON LIVER OF RATS TREATED WITH TRICHLOROETHYLENE
- Comparative study of AODV, DSR, GRP, TORA AND OLSR routing techniques in open space long distance simulation using Opnet

- Solution of some problems of linear plane elasticity in doubly-connected regions by the method of boundary integrals
- Common Fixed-Point Theorems for Occasionally Weakly Compatible Mappings in Fuzzy 2-Metric Space
- THE STARLIKENESS AND CONVEXITY OF P-VALENT FUNCTIONS INVOLVING CERTAIN FRACTIONAL DERIVATIVE OPERATOR
- Utilizing Project-Based Approach in Teaching English through Information Technology and Network Support
- An Acoustic Study of Voice Onset Time in Libyan Arabic



د. حسن السنوسي محمد الشريف

قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية- كلية الآداب- الجامعة الاسمرية الإسلامية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، ومن سار على نهجه واقتدى بهداه، أما بعد:

فهذه صحائف اکتبتبها تُعنى بدراسة قضية نحوية اختلف فيها النحاة المتقدمون، وهي قضية الوصف بـ(إلا) حملاً على غير.

وتعد هذه الدراسة محاولة من الباحث إلى إلقاء الضوء على هذه القضية، وجمع آراء النحويين فيها، معضداً كل ما يذكر بالدليل والحجة والبرهان.

وتهدف هذه الدراسة في مجملها إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- 1- هل يوصف بـ(إلا) حملاً على (غير)؟ وهل يستثنى بـ(غير) حملاً على (إلا)، أم لا؟.
- 2- ما سبب حمل كل منهما على الآخر؟ ومن منهما يقع موقع الآخر كثيراً، وأيهما يقع موقع الثاني قليلاً؟

3- ما المراد بقول النحاة: إن وصف إلا بغير يُراد به الوصف الصناعي، وما أقوالهم في ذلك؟

4- هل يوصف بـ(إلا) وحدها؟ أم بها وبتاليها؟ وما شروط الموصوف بها؟

5- ما أوجه الاختلاف التي فارقت فيها (إلا) الوصفية (غير)؟

6- ما شرائط وقوع (إلا) صفة بمعنى (غير)؟

7- ما الشواهد الواردة في هذا الموضوع، وما الخلاف الدائر حولها بين النحاة؟

تمهيد:

تعد كتب النحو العربي سجلاً حافلاً بالخلافات النحوية بين أهل اللغة والنحو، خاصة المتقدم منها، ومن هذه الخلافات قضية الوصف بإلا حملاً على غير، وهي من القضايا التي عرض لها إمام النحاة في كتابه، ومثل لها بعدة أمثلة ستأتي بعضها في صلب هذا البحث، وسيعتمد الباحث في عرض هذه القضية على المنهج الوصفي التحليلي الممزوج بالتاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي ينقل القراءة من مظانها القديمة المتقدمة، ثم يصفها بوسائل التعليل والتحليل والتفسير، وكل ذلك من خلال كتب النحو واللغة والتفسير والإعراب، والغاية والغرض من هذا كله الوصول إلى نتيجة صحيحة يمكن الاعتماد عليها في تقرير القاعدة النحوية بالدليل والبرهان.

ولندخل في صلب الدراسة فنقول:

الأصل في (إلا) أن تكون للاستثناء، والأصل في (غير) أن تكون وصفاً، ثم قد تحمل إحداها على الأخرى فيما هو أصل فيها.

وقد يوصف بـ(إلا) حملاً على (غير) وقد يستثنى بـ(غير) حملاً على (إلا).
تساءل الرماني قائلاً: "ما الذي يجوز في الاستثناء الذي تكون (إلا) فيه بمنزلة (غير)؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ - ثم أجاب قائلاً:- الذي يجوز في الاستثناء الذي تكون (إلا) فيه بمنزلة (غير) أن يتبع الاسم بعدها ما قبلها في الإعراب كما تتبع الصفة الموصوف، ولا يجوز أن تجري (إلا) مجرى (غير) إذا لم يكن الموصوف مذكوراً؛ لأنها تضعف عن أن تقوم مقام الموصوف؛ لأن الوصف لها بحق الشبه، وهو لـ(غير) بحق الأصل؛ فلذلك جاز: ما جاءني غير زيد، على الصفة، ولم يجر: ما جاءني إلا زيد، على الصفة، ولكن على تفرغ العامل"⁽¹⁾.
قال الهروي: " (إلا) تكون استثناء...وتكون نعنا بمعنى (غير)"⁽²⁾.
وقال أيضاً: "اعلم أن لـ(غير) سبعة مواضع، تكون استثناء: كقولك: قام القوم غير زيد، وهذا درهم غير دانيق، فتنصب (غيراً) على الاستثناء..."⁽³⁾.
وقال الزمخشري: "واعلم أن إلا وغيراً يتقارضان ما لكل واحد منهما"⁽⁴⁾.

وتقارض اللفظين قاعدة ذكرها ابن هشام في المعنى فقال: "القاعدة الحادية عشرة من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام، ولذلك أمثلة: أحدها إعطاء (غير) حكم (إلا) في الاستثناء بها نحو: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾⁽⁵⁾ فيمن نصب (غير)، وإعطاء (إلا) حكم (غير) في الوصف بها نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾⁽⁶⁾ "⁽⁷⁾.

ومعنى التقارض وفائدته كما بينه ابن يعيش: "يعني أن كل واحد منهما يستعير من الآخر حكماً، هو أخص به، فحكم (غير) الذي هو مختص به الوصفية أن يكون جارياً على ما قبله تحلية له بالمغايرة، فأصل (غير) أن يكون وصفاً، والاستثناء فيه عارض معار من (إلا)"⁽⁸⁾.
والتقارض قريب من التقاص⁽⁹⁾، وهذا الأخير معناه: "أن تتبادل الكلمتان حكماً خاصاً بهما.

(1) شرح الكتاب 498/1، 503

(2) الأزهية ص 173

(3) المصدر السابق 179

(4) المفصل 99/1

(5) سورة النساء، من الآية 95

(6) سورة الأنبياء، من الآية 22

(7) معني اللبيب 915/1

(8) شرح المفصل 70/2

(9) الأشباه والنظائر 142/1

بمعنى أن تعطي كل منهما الأخرى حكما مساويا لما أخذته منها⁽¹⁾.
فغير حين ضمنت معنى (إلا) حملت عليها في الاستثناء، كما أن (إلا) قد تحمل على (غير) فتوصف بها لما بينهما من مشابهة.

ووجه الرضي حمل (غير) على (إلا) وحمل (إلا) على (غير) بقوله: "أصل (غير) أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا أو صفة، وأصل (إلا) مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيًا أو إثباتًا، فلما اجتمع ما بعد (إلا) وما بعد (غير) في معنى المغايرة، حملت (إلا) على (غير) في الصفة، فصار ما بعد (إلا) مغايرًا لما قبلها ذاتا أو صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيًا أو إثباتًا، وحملت (غير) على (إلا) في الاستثناء فصار ما بعدها مغايرًا لما قبلها نفيًا أو إثباتًا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة، إلا أن حمل (غير) على (إلا) أكثر من حمل (إلا) على (غير)؛ لأن (غير) اسم، والت صرف في الأسماء أكثر منه في الحروف، فلذلك تقع (غير) في جميع مواقع (إلا)"⁽²⁾.

وبين ابن الحاجب في شرحه على المفصل سبب حمل كل واحد منهما على صاحبه، فقال: "إن ما بعد كل واحد منهما مغاير لما قبلها، إلا أن غيرا وقوعها موقع (إلا) كثير، ووقوع (إلا) موقع (غير) قليل، وسببه أن غيرا اسم، وتصرفهم في الأسماء أكثر من تصرفهم في الحروف"⁽³⁾.

وقال المرادي: "اعلم أن أصل (إلا) أن تكون استثناء، وأصل (غير) أن تكون صفة. وقد تحمل (إلا) على (غير)، فيوصف بها، كما حملت (غير) على (إلا) فاستثنى بها"⁽⁴⁾.
وما ذكره ابن الحاجب تابعه فيه ناظر الجيش -أي: علة الحمل- بقوله: "ويجوز حمل كل واحدة منهما على الأخرى، فيما هي أصل فيه، و سبب الحمل أن ما بعد كل منهما مغاير لما قبلها، إلا أن وقوع (غير) موقع (إلا) كثير، ووقوع (إلا) موقع (غير) قليل، وسببه أن (غير) اسم، وتصرفهم في الأسماء أكثر من تصرفهم في الحروف، على أن الوصف لا يكون بـ (إلا) وحدها، بل بـ (إلا) وما بعدها. ولهذا قال المصنف⁽⁵⁾: تؤول (إلا) بـ (غير) فيوصف بها وبالتاليها، وقد أشار سيبويه⁽⁶⁾ لذلك فقال: هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعدها و صفا، فجعل

(1) ظاهرة التقاص في النحو العربي 158/1، 159

(2) شرح الرضي على الكافية 126/2، وينظر حاشية الصبان 229/2

(3) الإيضاح في شرح المفصل 332/1

(4) الجني الداني 517/1

(5) ينظر تسهيل الفوائد 104/1

(6) ينظر الكتاب 331/2

المجموع هو الوصف، وهو الحق⁽¹⁾.

وجاء في حاشية الخضري: "واعلم أن أصل (غير) كونها صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا أو صفة ... وأما (إلا) فأصلها مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا وإثباتا، فلما اتفقا في مطلق المغايرة حملت (غير) على (إلا) في الاستثناء بها، أي: في المغايرة نفيا وإثباتا، بلا نظر لمغايرة ذات أو صفة"⁽²⁾.

وقد ماج⁽³⁾ النحويون في الوصف بـ — — (إلا)، ومخيض⁽⁴⁾ كلام أكثرهم أنه يراد به

الوصف الصناعي⁽⁵⁾.

قال سيبويه -رحمه الله! -: "وكلُّ موضعٍ جازٍ فيه الاستثناءُ بإلا جازٍ بغيرٍ، وجرى مجرى

الاسم الذي بعد (إلا)، لأنه اسم بمنزلة وفيه معنى (إلا)"⁽⁶⁾.

ونص سيبويه على ذلك بقوله: "باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده و صفاً بمنزلة مثل وغير، وذلك قولك: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغلبنا، والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكننا، وأنت تريد الاستثناء لكنك قد أملت"⁽⁷⁾. أي: أتيت محالاً.

وقال ابن هشام في مغنيته: "إلا بالكسر والتشديد على أربعة أوجه، أحدها: أن تكون

للاستثناء... الثاني: أن تكون صفة بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها، جمع منكر أو شبهه"⁽⁸⁾.

ويعني النحاة بالوصف بـ(إلا)، أو بقولهم: "إنه يوصف بها" إنما يعنون به عطف البيان⁽⁹⁾.

وهذا القول وصفه أبو حيان الأندلسي بالتجوز، وعلة بقوله: "لأن الحرف لا يوصف، ولا يوصف به، لكنه مع ما بعده يؤدي معنى الوصف، وهو المغايرة، فالصفة إنما استفيدت من مجموعهما، والشيطان حالة الاجتماع يحدث لهما حكم لا يكون في كل واحد منهما حالة انفراده،

(1) تمهيد القواعد 1886/5

(2) حاشية الخضري 463/1

(3) جاء في الصحاح تاج اللغة 342/1، مادة: [موج] ما ج البحر يموج موجاً: اضطربت أمواجه. وكذلك الناس يموجون.

(4) أي: خلاصة وزبدة قولهم، ينظر الصحاح تاج اللغة 1105/3

(5) ينظر التذليل والتكميل 282/8، وارتشاف الضرب 1526/3، وجمع الهوامع 268/2

(6) الكتاب 343/2

(7) المصدر السابق 331/2

(8) معني اللبيب 98/1، 99

(9) ينظر التذليل والتكميل 282/8، وارتشاف الضرب 1527/3، والمساعد على تسهيل الفوائد 578/1،

و جمع الهوامع 268/2

وهذا معنى قول المصنف: فيوصف بها وبتاليها⁽¹⁾.
وتابعه في هذا ابن عقيل⁽²⁾ وناظر الجيش كما تقدم، وغيرهما.
وقال المرادي: "فإن قلت: كيف يوصف بإلا وهي حرف؟ قلت: التحقيق أن الوصف إنما هو بها وبتاليها، لا بها وحدها، ولذلك ظهر الإعراب في تاليها، ومن قال: إن (إلا) يو صف بها، فقد تجوز في العبارة، وإنما صح أن يوصف بها وبتاليها؛ لأن مجموعهما يؤدي معنى الوصف، وهو المغاربة"⁽³⁾.

والقائلون بالوصف الصناعي اختلفوا فيما بينهم على عدة أقوال:
أولها: قول الأخفش في الأو سط فيما نقله عنه أبو حيان: " (إلا) والا سم الذي بعدها تكون صفة للاسم الذي قبلها إذا كانت في معنى الاستثناء، أو كان الاسم نكرة، أو فيه ألف ولام، نحو: مررت بالقوم إلا أخيك، وجاءني القوم إلا أخوك"⁽⁴⁾.
وتعقبه أبو حيان في قوله: "إذا كانت في معنى الاستثناء" بقوله: "إن عنى به أنه يو صف بها حيث تصلح أن تكون للاستثناء فهو قريب، وقد ذكروا أن ذلك شرط في الوصف بإلا... وإن عنى أن (إلا) تكون صفة للاسم حال كونها في معنى الاستثناء فليس بصحيح"⁽⁵⁾.
ثانيها: قول أبي عبد الله ابن أبي الفضل المرسي: يوصف بها إذا كان المستثنى منه نكرة، نحو: قام كل أحد إلا زيد، فإن قلت: قام إخوتك إلا زيداً تعين النصب، ولا يجوز الرفع على الصفة.
ثالثها: قول المغاربة: الوصف بإلا يخالف سائر الأو صاف، فإنه يجوز أن يو صف بها الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة⁽⁶⁾.
رابعها: قول بعض النحاة: إن كان ما بعد (إلا) معرفة جرت مجرى (غير) إذا أضيفت إلى معرفة، فتجري و صفاً على النكرة، وإن كان ما بعد (إلا) نكرة جرت مجرى (غير) إذا أضيفت إلى نكرة، فتجري و صفاً على النكرة دون المعرفة... وقد تجري (إلا) مع ما بعدها على المضمر قبلها، إلا أن ذلك لا يكون نعتاً؛ لأن المضمر لا ينعى، بل يكون ذلك عطف بيان⁽⁷⁾.

(1) التذييل والتكميل 284/8

(2) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد 578/1

(3) الجني الداني 518، 517/1

(4) التذييل والتكميل 282/8، وارتشاف الضرب 1526/3، وينظر معاني القرآن 123/1، و شرح التسهيل

لابن مالك 299/2

(5) التذييل والتكميل 283/8

(6) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد 580/1، و همع الهوامع 269/2

(7) التذييل والتكميل 283/8، 284، والمساعد على تسهيل الفوائد 580/1

فالوصف بها وبتاليها، لا بها وحدها، ولا بالتالي وحده، وحكمه كالوصف بالجار والمجرور⁽¹⁾.
وقال ابن مالك: "تؤول (إلا) بغير فيوصف بها وبتاليها جمع، أو شبهه منكر، أو معرف
بأداة جنسية..."⁽²⁾.

وهذا الذي اشترطه ابن مالك اشترطه من قبله ابن السراج في أصوله⁽³⁾، وباشترط التنكير
أو التعريف بأل الجنسية صرح أبو العباس في المقتضب حيث قال: "وقد تقع (غير) في موضع
(إلا) كما وقعت (إلا) في موضع (غير)... ولا يكون (إلا) نعنا إلا لما ينعت بغير، وذلك النكرة
والمعرفة بالألف واللام على غير معهود، نحو: ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك، وقد أمر
بالرجل غيرك فيكرمني"⁽⁴⁾.

وقال المرادي: "وللموصوف بإلا شرطان: أحدهما: أن يكون جمعاً أو شبهه، والآخر: أن يكون
نكرة أو معرفاً بأل الجنسية، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾⁽⁵⁾.
وأما ما فارقت فيه (إلا) الوصفية (غير) فوجهان:

أولهما: أنه لا يصح حذف موصوفها، فلا يقال: جاءني إلا زيد، ويقال: جاءني غير زيد.
وعلل الرماني ذلك بقوله السابق ذكره: "ولا يجوز أن تجري (إلا) مجرى (غير) إذا لم يكن
الموصوف مذكوراً؛ لأنها تضعف عن أن تقوم مقام الموصوف؛ لأن الوصف لها بحق الشبه،
وهو لـ (غير) بحق الأصل؛ فلذلك جاز: ما جاءني غير زيد، على الصفة، ولم يجر: ما جاءني
إلا زيد، على الصفة، ولكن على تفرغ العامل".

والثاني: لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء، فيجوز: عندي درهم إلا دانق؛ لأنه يجوز
إلا دانقا، ويمتنع إلا جيد؛ لأنه يمتنع إلا جيداً، ويجوز: درهم غير جيد⁽⁶⁾.
و شرط ابن الحاجب في وقوع (إلا) صفةً تعذر الاستثناء⁽⁷⁾. قال: "وإعراب (غير) فيه
كإعراب المستثنى بـ (إلا) على التفصيل، و (غير) صفة حملت على (إلا) في الاستثناء كما
حملت (إلا) عليها في الصفة إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور؛ لتعذر الاستثناء، نحو:

(1) همع الهوامع 268/2

(2) شرح التسهيل 297/2

(3) ينظر الأصول في النحو 285/1

(4) المقتضب 411/4

(5) الجنى الداني 1 / 517، 518

(6) ينظر الجنى الداني ص 518، ومعني اللبيب 114/1

(7) معني اللبيب 114/1

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾. وضعف في غيره⁽¹⁾.

وهذا مما أغرب فيه ابن الحاجب⁽²⁾.

والمراد بـقوله "غير محصور" علله النيلي بقوله: "احتراز من العدد، نحو: له عليّ عشرة إلا درهما، فإنه يتعين فيه الاستثناء"⁽³⁾.

وأما شرائط وقوع (إلا) صفة بمعنى (غير) فكما يلي:

الأول: أن يكون موصوف (إلا) مذكوراً، تقول: قام القوم إلا زيد، فـ(إلا) صفة، كأنك قلت: قام القوم غير زيد، ولو قلت: ما جاء إلا زيد، لم تكن (إلا) صفة، كما لا تقول: ما جاء غير زيد، و(غير) استثناء.

الثاني: أن يكون الموصوف جميعاً كالقوم، أو جنساً كالإنسان، أو نكرة في معنى الجماعة كأحد؛ تنبيهها على أصلها الذي نقلت عنه وهو الاستثناء، تقول في الجمع: ذهب الناس إلا زيد، وتقول في الجنس: يقبح بالإنسان إلا الصبيّ أن يلهو، وتقول في النكرة العامة: ما مررت بأحد إلا زيد، فـ(إلا) في هذه المثل-صفة.

الثالث: أن يكون ما بعدها مفرداً، لا جملة، فلو قلت: ما جاءني أحد إلا زيد خير منه، لم تكن (إلا) صفة.

فبهذه الشرائط الثلاث، تكون (إلا) صفة، وبها ثلاثتها تكون (غير) استثناء⁽⁴⁾.

قال أبو الفداء في الكناش مبيناً علة هذه الشرائط: "وإنما افتقرت (إلا) إلى وجود الموصوف دون (غير)؛ لكون (إلا) حرفاً وهو لا يقبل أن يلي العوامل، فلا يجوز أن يقام مقام الموصوف كما جاز ذلك في غير، لأنه اسم متمكن... وإنما اشترط أن تكون (إلا) تابعة لجمع منكور...؛ لأنها حينئذ تتعين للصفة لامتناع الاستثناء، لأن شرط الاستثناء أن يدخل المستثنى وجوباً في المستثنى منه لو سكت عنه... وإنما اشترط أن يكون الجمع المنكور غير محصور، لأنه لو كان محصوراً لجاز الاستثناء..."⁽⁵⁾.

وهذه الشروط ذكرها ابن مالك -رحمه الله!- بقوله: "تؤول (إلا) بـ(غير) فيوصف بها

وبتاليها جمع، أو شبهه منكر، أو معرف بأداة جنسية..."⁽⁶⁾.

(1) الكافية في علم النحو 26/1

(2) همع الهوامع 270/2

(3) المصدر السابق 269/2

(4) ينظر البديع في علم العربية 216/1

(5) الكناش في فني النحو والصرف 203/1

(6) شرح التسهيل 297/2

وشبه الجمع هو ما كان مفردا في اللفظ، ولكنه دال على متعدد في المعنى. والمقصود بشبه النكرة: ما أريد به الجنس، وذلك كالمعرف بـ "أل" الجنسية فإنه نكرة من حيث المعنى، وإن كان معرفة في اللفظ؛ ولأن الجنسية قريبة من النكرة بخلاف العهدية⁽¹⁾.

وجوز الأخفش أن يوصف بها المعرف بأل العهدية⁽²⁾.

وزعم المبرد أنه لا يجوز الوصف بها إلا حيث يجوز البدل، وكون (إلا) لا تكون صفة إلا حيث يصح الاستثناء، كالمجمع عليه من النحويين، وفي كلام سيبويه ما يقتضي ظاهره خلاف ذلك؛ فإنه جعل: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ صفة لآلهة من قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾. ومن قوله: لو كان معنا رجل إلا زيد [لغلبنا] ولا يجوز الاستثناء فيهما⁽³⁾.

وقد ذكر سيبويه أمثلة على وصف (إلا) بـ(غير) بما يقرب من عشرة أمثلة، من النثر مثالين، ومن القرآن الكريم ثلاث آيات، ومن الشعر أربعة أبيات، نكتفي بدرا سة خمسة منها نوردها بعد الانتقاء على الترتيب الذي أورده في كتابه، مع ذكر آراء بعض النحويين وغيرهم فيها، ومن هذه الأمثلة:

لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغلبنا، وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾.
وقول ذي الرمة:

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَدَّةً فَوْقَ بَلَدَةٍ * قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا

وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾.
وقول لبيد بن ربيعة:

وَإِذَا أُفْرَضَتْ قَرْضًا فَاجِرِهِ * إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلِ

أما قوله: "لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغلبنا" فإنه علله بقوله:

"والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكنا، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت"⁽⁴⁾.

قال أبو سعيد السيرافي: "لا يكون في (لو) بدل بعد (إلا)؛ لأنها في حكم اللفظ تجري مجرى الموجب. وذلك أنها شرط بمنزلة (أن)، ولو قلت: (أن أتاني رجل إلا زيد خرجت) لم يجز؛ لأنه يصير في التقدير: أن أتاني إلا زيد خرجت. كما لا يجوز: أتاني إلا زيد. فهذا وجه من الفساد فيه.

(1) معاني النحو 260/2

(2) همع الهوامع 269/2، ومعاني النحو 260/2

(3) ارتشاف الضرب 1528/3

(4) الكتاب 331/2

وفيه وجه آخر من فساده: أنه إذا قال: (لو كان معنا إلا زيد لهلكننا) وهو يريد الاستثناء لكان محالاً؛ لأنه يصير في المعنى: لو كان معنا زيد فهلكننا؛ لأن البديل بعد (إلا) في الاستثناء موجب⁽¹⁾.

وقال الرماني: "تقول: لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا، فـ(إلا) -ها هنا -صفة، كأنك قلت: ولو كان معنا رجل غير زيد لغلبنا، ولا يجوز هذا البديل؛ لأنه بعد موجب، لو قلت: لو كان معنا إلا زيد لغلبنا؛ كان فا سدا كفا ساد: سار إلا زيد؛ لأن الموجب لابد من أن يذكر فيه الم ستثنى منه"⁽²⁾.

ونقل عن المبرد خلاف ما قاله سيبويه فزعم أن: "لو كان معنا إلا زيداً لغلبنا أجود كلام وأحسنه، والدليل على جودته أنه بمنزلة النفي، نحو قولك: ما جاءني أحد إلا زيد، وما جاءني إلا زيد، أنك لو قلت: لو كان معنا أحد إلا زيد لهلكننا، فزيد معك... والدليل على جودة الاستثناء أيضاً أنه لا يجوز أن يكون (إلا) وما بعدها وصفاً إلا في موضع لو كان فيه استثناء لجاز. ألا ترى أنك تقول: ما جاءني أحد إلا زيد على الوصف إن شئت، وكذلك: جاءني القوم إلا زيد على ذلك، ولو قلت: جاءني رجلاً إلا زيد، تريد: غير زيد على الوصف لم يجز؛ لأن الاستثناء هنا محال"⁽³⁾.

ويفهم من قوله هذا أنه يشترط صحة الاستثناء في الوصف بـ(إلا). قال ابن مالك: "وقيل ما نسب ابن السراج إلى المبرد ابن ولاد وردّ عليه، وقبله أيضاً أبو علي الشلوبين قبول راض به، وأما ابن خروف فأنكر ثبوت ذلك عن المبرد، وأنكر على ابن ولاد الاشتغال برداً ما لم يصح ثبوته"⁽⁴⁾.

وسلم بهذا النقل ابن الضائع، وأبو الحسن الأبيدي، وابن عصفور⁽⁵⁾. وهذا الذي قد نسب إلى المبرد تراجع عنه حيث مثل للوصف بـ(إلا) بقوله: "هذا باب ما تقع فيه (إلا) وما بعدها نعنا بمنزلة (غير) وما أضيفت إليه، وذلك قولك لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكننا"⁽⁶⁾.

وهذا الذي مثل به هو من أمثلة سيبويه، بل إنه استشهد بجميع ما استشهد به سيبويه من

(1) شرح الكتاب للسيرا في 77/3

(2) شرح الكتاب للرماني 504/1

(3) الأصول في النحو 302، 301/1

(4) شرح التسهيل 299/2

(5) التذييل والتكميل 289/8

(6) المقتضب 408/4

شواهد شعرية في هذا الباب، وهذا دليل على رجوعه فيما قال. وقد ردّ أبو العباس ابن ولاد على المبرد في المسألة رقم (69) في كتابه رداً مطولاً انتصر فيه لسيبويه⁽¹⁾. وقد علق الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة على ردّ ابن ولاد على المبرد بقوله: "ولو وقف -أي: ابن ولاد- على ما في المقتضب لعرف أن المبرد عدل عن رأيه"⁽²⁾. لكن المبرد ما لبث أن عاد بعد قوله الأول إلى اشتراط صحة الاستثناء في الوصف بـ(إلا)، في قوله: "وتقول: هذا درهم غير قيراط، كقولك: هذا درهم إلا قيراطاً، وتقول: هذا درهم غير جيد؛ لأن غيراً نعت. ألا ترى أنه لا يستقيم: هذا درهم إلا جيد"⁽³⁾. وردّ السيوطي على ما زعمه المبرد بأن الوصف بإلا لم يجيء إلا فيما يجوز فيه البدل، ومنعه لـ: "قام إلا زيد" بحذف الموصوف وجعل (إلا) صفة له؛ لأنه لا يجوز فيه البدل، وما زعمه مردودٌ بالسماع⁽⁴⁾.

وذكر الغلابيني مجيء (إلا) بمعنى (غير) متى وقعت هي وما بعدها صفةً لما قبلها، وذلك حيث لا يراد بها الاستثناء، وإنما يراد بها وصف ما قبلها بما يغير ما بعدها، وجعل من ذلك حديث "الناس هلكت إلا العالمون، والعالمون هلكت إلا العاملون، والعالمون هلكت إلا المخلصون". والتقدير عنده، أي: الناس غير العالمين هلكت، والعالمون غير العاملين هلكت، والعالمون غير المخلصين هلكت. ولو أراد الاستثناء لنصب ما بعد (إلا) لأنه في كلام تام موجب⁽⁵⁾. وهذا الحديث الذي استشهد به الغلابيني يعتريه الخلل من ثلاثة أوجه:

أولها: لقول بعض أهل العلم إنه موضوع. ثانيها: لقول الإمام الصنعاني -رحمه الله! -: وهذا الحديث مفترى ملحون، والصواب في الإعراب: "العالمين والعاملين والمخلصين"⁽⁶⁾.

ثالثها: لم أقف فيما وقفت عليه من مصادر ومراجع على أحدٍ قد استشهد بهذا الحديث بهذا اللفظ -رغم كونه موضوعاً مفترى! - إلا الرضي⁽⁷⁾، و صاحب معاني النحو⁽⁸⁾!، ثم إن الرواية

(1) الانتصار لسبويه على المبرد 166/1-169

(2) المقتضب 408/4

(3) المصدر السابق 422/4

(4) همع الهوامع 270/2

(5) ينظر جامع الدروس العربية 138/3، 139

(6) السلسلة الضعيفة 176/1 رقم (76)

(7) شرح الرضي على الكافية 130/2

(8) معاني النحو 260/2

التي ورد بها عندهما هي: "الناس كلهم موتى إلا العالمون، والعالمون كلهم هلكى إلا العاملون، والعالمون كلهم غرقى إلا المخلصون، والمخلصون على خطر عظيم"⁽¹⁾.

وأما قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾

فقد قال الفارسي بعد أن نقل كلام المبرد: "لا تكون (إلا) وما بعدها وصفاً إلا حيث يجوز أن تكون فيه استثناء، وإذا كان (إلا) و صفاً في هذا الموضع جاز أن يكون أيضاً استثناء قال: الاستثناء في هذا الموضع يمتنع من جهة المعنى، وذلك أنه إذا قدر (الله) مستثنى من الآلهة لزمه أن يكون مبدلاً منها كما أنك إذا قلت: (ما جاءني أحدٌ إلا زيداً)، فزيد بدل من (أحد) ويصلح أن تطرح المبدل منه ويستعمل البديل، فنقول: (ما جاءني إلا زيداً)، ولا يجوز أن تقول على هذا: (لو كان فيهما إلا الله لفسدتا)؛ لامتناعه في المعنى، ولولا المعنى لم يمتنع ذلك في العربية، وعرضت هذا الجواب على أبي بكر فقال: هذا الذي فرّ منه سيبويه"⁽²⁾.

قال شارح الكتاب أبو سعيد: "لو كان على البديل لكان على التقدير: لو كان فيهما الله لفسدتا. وهذا فاسد"⁽³⁾.

ووافقه في ذلك الرّمانى⁽⁴⁾، وأبو البقاء⁽⁵⁾، وبعضهم يجعلها بدلاً، وهو ضعيف⁽⁶⁾. وعلل الزمخشري علة المنع من الرفع على البديل بقوله: "لأنّ (لو) بمنزلة (إن) في أن الكلام معه موجب، والبديل لا يسوّغ إلا في الكلام غير الموجب"⁽⁷⁾.

وأجاز أبو العباس المبرد في (إلا الله) أن يكون بدلاً؛ لأن ما بعد لو غير موجب في المعنى، والبديل في غير الواجب أحسن من الوصف⁽⁸⁾.

ونقل ردّ القول بالبدلية بأوجه ثلاثة ناظرُ الجيش⁽⁹⁾.

ومن الذين أجازوا النصب على الاستثناء في الآية الكريمة، ابن يعيش غير مقدر ما يترتب على النصب من فساد فقال: "فلو نصب على الاستثناء، فقلت: (لو كان فيهما آلهة إلا الله)،

(1) السلسلة الضعيفة 176/1 رقم (76)

(2) التعليقة على كتاب سيبويه 61/2، والإيضاح العضدي 209/1

(3) شرح كتاب سيبويه 78/3

(4) شرح الكتاب 505/1

(5) التبيان في إعراب القرآن 914/2

(6) البديع في علم العربية 217/1

(7) الكشف 110/3

(8) البحر المحيط 420/7، والدر المصون 143/8

(9) تمهيد القواعد 2189/5

لجاز⁽¹⁾.

"أي: لو كان فيهما آلهة غير الله، ولهذا كان ما بعدها مرفوعاً، ولا يجوز أن يكون الرفع على البدل؛ لأن البدل في الإثبات غير جائز؛ لأن البدل يوجب إسقاط الأول، ولا يجوز أن تكون (آلهة) في حكم الساقط؛ لأنك لو أسقطته لكان بمنزلة قولك: لو كان فيهما إلا الله، وذلك لا يجوز، ألا ترى أنك لا تقول: "جاءني إلا زيد"؛ لأن الغرض في (إلا) إذا جاءت قبل تمام الكلام - أن تثبت بها ما نفيته، نحو: "ما جاءني إلا زيد"، وليس في قوله: (لو كان) نفي فيفتقر إلى إثبات، ولو جاز أن يقال: "جاءني إلا زيد" على إسقاط (إلا) مثلاً حتى كأنه قيل: جاءني زيد، و(إلا) مزيد لا استحال ذلك في الآية؛ لأنه كان يصير قولك: "لو كان فيهما إلا الله" بمنزلة لو كان فيهما الله لفسدتا، وذلك مستحيل⁽²⁾.

ومعنى الـ صفة هنا التوكيد لا التذويص، فلا فرق في المعنى بين ثبوتها و سقوطها⁽³⁾. وكذلك أن ما بعدها مغاير لما قبلها دون إخراجها، ولا يجوز أن تكون للاستثناء؛ لأن الجمع المنكور ليس بعام لما تقدم؛ لأنه نكرة في سياق الإثبات فليس بعام، ولذلك يصح إخراجها من الجمع المعروف، وإذا كان آلهة جمعاً منكرات لم يعم جميع الأفراد، فلم يكن اسم الله مخرجاً عنها، وإذا لم يكن مخرجاً لم يكن استثناء فيتعين للصفة، وكذلك أن ما بعدها مغاير لما قبلها دون إخراجها⁽⁴⁾.

ومعنى الآية فيما نقله الرازي عن أهل النحو: "(إلا) هاهنا بمعنى (غير)، أي: لو كان يتولاهما ويدير أمورهما شيء غير الواحد الذي هو فاطرهما لفسدتا، ولا يجوز أن يكون بمعنى الاستثناء؛ لأننا لو حملناه على الاستثناء لكان المعنى: لو كان فيهما آلهة ليس معهما الله لفسدتا، وهذا يوجب بطريق المفهوم أنه لو كان فيهما آلهة معهما الله أن لا يد صل الف ساد، وذلك باطل؛ لأنه لو كان فيهما آلهة فسواء لم يكن الله معهما، أو كان فالفساد لازم. ولما بطل حمله على الاستثناء ثبت أن المراد ما ذكرناه⁽⁵⁾.

وقال الفراء: "(إلا) هنا في موضع سوى، والمعنى: لو كان فيهما آلهة سوى الله لفسدت أهلها⁽⁶⁾.

(1) شرح المفصل 73/2، وينظر إعراب القرآن وبيانه 298/6

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف 220/1، وينظر شرح التسهيل 298/2

(3) شرح التسهيل 298/2

(4) التبيان في إعراب القرآن 915/2، والكناش في فني النحو والصرف 203/1

(5) مفاتيح الغيب 127/22

(6) معاني القرآن 200/2

وأما قول ذي الرمة:

أُنِيختَ فَأَلقتَ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ * قَليلٌ بِها الأَصواتُ إِلا بَغامُها⁽¹⁾

فقد قال سيبويه فيه: "كأنه قال: قليلٌ بها الأصواتُ غيرُ بَغامها، إذا كانت (غيرُ) غير استثناء"⁽²⁾. والشاهد: في وصف الأصوات بقوله: إلا بَغامها، على تأويل (غير) أي: الأصوات التي هي غير صوت الناقاة.

وفي البيت وجهان: أحدهما: ما قاله سيبويه، وإذا كان على ما قاله فقد أثبت بها أ صواتا قليلة. وجعل (إلا بَغامها) نعتا للأصوات.

والوجه الثاني: أن يكون (قليل) بمعنى النفي فيكون بمعنى: ما بها أصوات إلا بَغامها، وهو استثناء وبدل صحيح، كما تقول: أقل رجل يقول ذلك إلا زيد⁽³⁾.

واعترض على ما قاله أبو سعيد السيرافي الشلوبين بقوله: "لا يتصور البدل في هذا؛ لأنه يؤول إلى التفرغ وذلك فاسد؛ ألا ترى أنه لم يرد أن يقول: ما بها إلا بَغامها، وكيف يقول ذلك وبها القائل والراحلة ورحلها، وإنما أراد ما بها صوت مغاير لبَغامها، وقليل بها الأصوات في معنى النفي، وإنما و صفت الأصوات وهي معرفة ما في معنى غير، وغير نكرة؛ لأن التعريف بالألف واللام الجنسية وتعريفها كلا تعريف"⁽⁴⁾.

وإن قيل إن الصفة في البيت مذ صفة مع أن ما بعد (إلا) مخالف لما قبلها إذ ما بعدها مفرد وما قبلها جمع، والصفة عند المخالف مؤكدة؛ فالجواب: أن البغام هنا متعدد بد سب المعنى فلا تخالف⁽⁵⁾.

وأما قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾. فقد قال السيرافي: لا يكون (غير) في هذه الآية إلا نعتا؛ لأنه لو كان بدلا على طريق الاستثناء لكان التقدير: لا يستوي أولو الضرر. وهذا غير ما يراد من هذا؛ لأن المعنى: لا يستوي القاعدون الذين ليس بأولي ضرر والمجاهدون⁽⁶⁾.

وذكر الرماني أن الرفع على الصفة أدسن؛ لأن الصفة إذا جاءت في موضعها بعد ذكر الموصوف؛ كانت بمعنى الصفة أحق منها بمعنى البدل، ولا يدسن فيه البدل، وقد يجوز غير

(1) البيت من الطويل، وهو في الديوان ص 636

(2) الكتاب 232/2

(3) شرح كتاب سيبويه 78/3

(4) شرح التسهيل لابن مالك 300/2، وتمهيد القواعد 2191/5

(5) حاشية الصبان 230/2

(6) شرح كتاب سيبويه للسيرافي 78/3

أولي الضرر، على الاستثناء الذي يجري مجرى الاستثناء من موجب⁽¹⁾.
 وذكر البيضاوي في تفسيره أن: " (غيرُ أولي الضرر) بالرفع صفة لـ(القاعدون)؛ لأنه لم يقصد به قوم بأعيانهم، أو بدل منه"⁽²⁾.

وبين ابن مالك كون لا يصح جعله بدلاً؛ لأنه لا يستثنى به غير ما قبله⁽³⁾.
 وقرأ الأئمة ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة: (غير) برفع الراء، وقرأ الأئمة نافع، وابن عامر، والكسائي: بالنصب، وقرأ الإمامان الأعمش وأبو حيوة: بكسرها.
 أما قراءة الرفع فوجهها الأكثرون على الصفة، وهو قول سيبويه، كما هي عنده صفة في (غير المغضوب عليهم)، وأما قراءة النصب فهي على الاستثناء من القاعدين، وقيل: استثناء من المؤمنين، والأول أظهر عند أبي حيان؛ لأنه المحدث عنه، وقيل: انتصب على الحال من القاعدين.

وأما قراءة الجر فعلى الصفة للمؤمنين⁽⁴⁾.

وأما قول لبيد بن ربيعة:

وَإِذَا أَقْرَضْتَ قَرْضاً فَاجْرِهِ * إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلِ

فهذا البيت من أبيات سيبويه⁽⁵⁾، ورواية الديوان:

فَإِذَا جُوزِيَتْ قَرْضاً فَاجْزِ * إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ⁽⁶⁾

برفع الجمل عطفاً على الفتى، وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به، والأصل ليسه الجمل، والقرض ما يعطى من المال، ليتقاضاه صاحبه، والمق صود به هنا ما سلف من إحسان، أو إساءة، وقيل الجمل بمعنى الأحمق.

أي: أن الذي يجزي بما يعامل به من حسن أو قبيح هو الإنسان لا البهيمة، وقيل الفتى هو السيد اللبيب، والعرب تقول للجاهل: يا جمل، أي: إنما يجزي اللبيب من الناس لا الجاهل، يضرب في الحث على مجازاة الخير والشر⁽⁷⁾.

والشاهد فيه: نعت الفتى وهو معرفة بـ غير، وهو نكرة، ومسوغ هذا أن التعريف بالألف

(1) شرح الكتاب للرماني 500/1

(2) أنوار التنزيل 91/2

(3) ينظر شرح التسهيل 301/2

(4) البحر المحيط 35/4

(5) شرح أبيات سيبويه 53/2

(6) البيت من الرمل، وهو في الديوان ص 141

(7) ينظر المستقصى في أمثال العرب 419/1

واللام يكون للجنس، فلا يخص أحدا بعينه⁽¹⁾.

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث نخلص إلى عدة نتائج مهمة، منها:

- 1- قد يوصف بـ(إلا) حملا على (غير) وقد يستثنى بـ(غير) حملا على (إلا).
- 2- سبب الحمل أن ما بعد كلّ منهما مغاير لما قبلها، إلا أن وقوع (غير) موقع (إلا) كثير، ووقوع (إلا) موقع (غير) قليل.
- 3- النحويون في الوصف بـ(إلا)، مخيض كلام أكثرهم أنه يراد به الوصف الصناعي.
- 4- يوصف بإلا وبتاليها؛ لأن مجموعهما يؤدي معنى الوصف، وهو المغايرة، لا بها وحدها.
- 5- القائلون بالوصف الصناعي اختلفوا فيما بينهم على عدة أقوال.
- 6- للموصوف بإلا شرطان: أحدهما: أن يكون جمعاً أو شبهه، والآخر: أن يكون نكرة أو معرفاً بأل الجنسية.
- 7- فارقت (إلا) الوصفية (غير) في وجهين، أولهما: أنه لا يصح حذف موصوفها، والثاني: لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء.
- 8- شرائط وقوع (إلا) صفة بمعنى (غير) ثلاثة: أن يكون موصوف (إلا) مذكوراً، وأن يكون الموصوف جميعاً كالقوم، أو جنساً كالإنسان، أو نكرة في معنى الجماعة كأحد، وأن يكون ما بعدها مفرداً، لا جملة.
- 9- جوز بعض النحاة أن يوصف بها المعرف بأل العهدية.
- 10- استشهاد بعض النحاة بالأحاديث الضعيفة أو الموضوعية.
- 11- اعتراض كثير من النحاة على بعضهم البعض في هذه القضية.

فهرس المصادر والمراجع

• القرآن الكريم.

- 1- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أنير الدين الأندلسي (ت: 745 هـ) تح وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: 1، ت.ط: 1418 هـ - 1998 م
- 2- الأزهية في علم الحروف، أبو الحسن علي بن محمد الهروي (ت: 415 هـ) تح: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط: 2، ت.ط: 1413 هـ - 1993 م.

(1) ينظر الخزانة 9/ 296-301، 11/190-192

- 3- الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت: 911هـ) و وضع حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط2، ت.ط: 1428هـ— 2007م.
- 4- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: 316هـ) تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان. بيروت. ط. بدون.
- 5- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت: 1403هـ) دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص. سورية دار اليمامة - دمشق - بيروت، دار ابن كثير. دمشق. بيروت، ط 4، ت.ط: 1415 هـ.
- 6- الانتصار لسبويه على المبرد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي (ت: 332هـ) دراسة وتح. د. زهير عبد المدسن سلطان، مؤسسة الرسالة. بيروت، ط1، ت.ط: 1416هـ-1996م.
- 7- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات، عبد الرحمن بن محمد ابن أبي سعيد الأنباري (ت: 577هـ) ومعه كتاب: الانتصاف من الانصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية. بيروت. ط بلا، ت.ط: 1407هـ-1987م.
- 8- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لأبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: 685هـ) تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، ت.ط: 1418هـ.
- 9- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي (ت: 377 هـ)، تح: حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب - جامعة الرياض، ط: 1، ت.ط: 1389 هـ - 1969 م.
- 10- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، أبو عمر عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني (ت: 646هـ) تح: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين. دمشق، ط1، ت.ط: 1425هـ-2005م.
- 11- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ) تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر. بيروت، ط. بدون، ت.ط: 1420 هـ.
- 12- البديع في علم العربية، لأبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: 606 هـ) تح ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة. المملكة العربية السعودية، ط1، ت.ط: 1420 هـ.

- 13- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: 616هـ) تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط: بلا، ت: ط: بلا.
- 14- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تح: حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من 1 - 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط: 1، ت: ط: بلا.
- 15- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ) تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ط: بلا، ت: ط: 1387هـ - 1967م.
- 16- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: 377هـ) تح وتعليق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة. القاهرة، ط: 1، ت: ط: 1410هـ - 1990م.
- 17- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: 778هـ) دراسة وتح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام القاهرة، ط: 1، ت: ط: 1428هـ.
- 18- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلابي (ت: 1364هـ) المكتبة العصرية، صيدا. بيروت، ط: 28، ت: ط: 1414هـ - 1993م.
- 19- الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ)، تح: فخر الدين قباوة - محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: 1، ت: ط: 1413هـ - 1992م.
- 20- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد بن مصطفى بن حسن الخضري (ت: 1287هـ) ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف مركز البحوث والدراسات، دار الفكر بيروت، ط: 1، ت: ط: 1424هـ - 2003م.
- 21- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: 1206هـ) دار الكتب العلمية بيروت. لبنان، ط: 1، ت: ط: 1417هـ - 1997م.
- 22- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: 1093هـ) تح و شرح: عبد السلام محمد هارون: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 4، ت: ط: 1418هـ - 1997م.
- 23- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن

- عبد الدائم المعروف بالسمن الحلبى (ت: 756هـ) تح: أحمد محمد الخراط. دار القلم، دمشق، ط. بلا، ت. ط: بلا.
- 24- ديوان شعر ذي الرمة، عنى بت صحيحه وتقيقه: كار ليل هنري هيس مكارتنى، طبع على نفقة كلية كامبريج في مطبعة الكلية، 1337هـ-1919م.
- 25- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة (ت: 41هـ—)، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، ط: 1، 1425 هـ - 2004 م.
- 26- الاسلسلة الضعيفة، لمحمد نا صر الدين الألبانى، مكتبة المعارف - الرياض، ط. بلا، ت. ط: بدون.
- 27- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافى (ت: 385هـ) تح: محمد على سلطانى، دار العصماء. دمشق، ط1، ت. ط: 1431هـ-2010م.
- 28- شرح الرضى على الكافية لابن الحاجب، لرضى الدين محمد بن الحسن الإستراباذى النحوى (686 هـ—) تح وتصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط: 1395-1975 م، جامعة قار يونس - ليبيا.
- 29- شرح المفصل للزمخشري، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأ سدي المو صلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643هـ—)، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط. 1، ت. ط: 1422 هـ - 2001 م.
- 30- شرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ—) تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط. 1، ت. ط: 1410هـ-1990م.
- 31- شرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى الرمانى (ت: 384هـ—) تح ودراسة، رسالة دكتوراه، الطالب: محمد إبراهيم شيبية، إشراف. أحمد مكي الأنصاري، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ط: بلا، ت. ط: 1414هـ-1415هـ.
- 32- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافى الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: 368 هـ -) تح أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط. 1، ت. ط: 2008 م.
- 33- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393هـ—) تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط. 4،

- ت.ط: 1407 هـ - 1987 م.
- 34- ظاهرة النفاص في النحو العربي، دردير محمد أبو السعود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: بلا، ت.ط: بدون.
- 35- الكافية في علم النحو، لابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت: 646 هـ—)، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، ط: 1، ت.ط: 2010 م.
- 36- الكتاب، لعمر بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180 هـ) تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 3، ت.ط: 1408 هـ - 1988 م.
- 37- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538 هـ) دار الكتاب العربي - بيروت، ط: 3، ت.ط: 1407 هـ.
- 38- الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهدشاه بن أيوب (ت: 732 هـ—)، دراسة وتح: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط: بلا، ت.ط: 2000 م.
- 39- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين، عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل (ت: 769 هـ—) تح: محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، دار الفكر. دمشق، ط: بلا، ت.ط: 1400 هـ - 1980 م.
- 40- المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538 هـ—)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: 2، ت.ط: 1987 م.
- 41- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري (ت: 215 هـ—) قدم له وعلق عليه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية. لبنان، ط: 1، ت.ط: 1432 هـ - 2002 م.
- 42- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، ط: 1، ت.ط: 1420 هـ - 2000 م.
- 43- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761 هـ—) تح: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط: 6، ت.ط: 1985 م.

- 44- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: 606هـ) دار إحياء التراث العربي - بيروت. ط3، ت.ط: 1420 هـ.
- 45- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ) تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط1، ت: ط: 1993م.
- 46- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: 285هـ) تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ط.بلا، ت.ط: بلا.
- 47- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911 هـ -)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر. ط. بدون، ت.ط: بلا.

الفهرس

الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث	ر.ت
5	أ. مختار عبدالسلام أبوراس	"تحفة الأنام بتوريث ذوي الأرحام" دراسةً وتحقيقاً	1
39	د. عبدالله محمد الجعكي د. محمد سالم العابر	الاستفهام ودلالاته في شعر خليفة التليسي	2
49	د. بشير أحمد الميري	قراءة في التراث النقدي عند العرب حتى أواخر القرن الرابع الهجري	3
72	د. مصطفى رجب الخمري	الكتابة في النظم القرآني (نماذج مختارة)	4
101	أ. امباركة مفتاح التومي أ. عبير إسماعيل الرفاعي	حذف حرف النداء "يا" من اسم الإشارة واسم الجنس واختلاف النحاة في ذلك	5
114	أ. آمنة عمر البصري	(أي) الموصولة بين البناء والإعراب	6
131	د. حسن السنوسي محمد الشريف	موج النحاة في الوصف بـ (إلا)	7
151	أ. سالم مصطفى الديب أ. أحمد سالم الأرقع	تقنية المعلومات ودورها في تنمية الموارد البشرية بجامعة المرقب	8
176	أ. عبدالله معنوق محمد الأحول أ. فاروق مصطفى ابوروي	دراسة الحل لمنظومة المعادلات التفاضلية الخطية باستخدام تحويل الزلكي	9
188	د. آمنة محمد العكاشي د. صالحة التومي الدروقي د. حواء بشير أبوسطاش	أساليب مواجهة ضغوط الحياة اليومية لدى طالبات كلية التربية	10
210	د. جمال منصور بن زيد أ. تهاني عمر الفورتية	برنامج علاج معرفي سلوكي مقترح لخفض مستوى القلق لدى عينة من المراهقات	11
230	د. ميلاد امحمد عريشه	هجرة الكفاءات الليبية إلى الخارج	12
250	د. الهادي عبدالسلام عليوان د. الصادق محمود عبدالصادق	صيد الأسماك في منطقة الخمس وأثاره الاقتصادية	13

267	Rabia O. Eshkourfu Layla B. Dufani Hanan S. Abosdil	Determination of (ascorbic acid) in Vitamin C Tablets by Redox Titration	14
274	Hawa Imhemed Ali Alsadi	Physical and Chemical Properties Analysis of Flax Seed Oil (FSO) for Industrial Applications	15
284	Osama A. Sharif Ahmad M. Dabah	Catalytic Cracking of Heavy Gas Oil (HGO) Fraction over H-Beta, H-ZSM5 and Mordinite Catalysts	16
288	Elhadi Abdullallah Hadia Omar Sulaiman Belhaj Rajab Emhemmed Abujnah	Monitoring the concentration (Contamination)of Mercury and cadmium in Canned Tuna Fish in Khoms, Libyan Market	17
321	أ. ليلي منصور عطية الغويج د. زهرة بشير الطرابلسي	EFFECT CURCUMIN PLANT ON LIVER OF RATS TREATED WITH TRICHLOROETHYLENE	18
329	Mohamed M. Abubaera	Comparative study of AODV, DSR, GRP, TORA AND OLSR routing techniques in open space long distance simulation using Opnet	19
344	A.S. Deeb Entesar Omar Alarabi A.O.El-Refaie	Solution of some problems of linear plane elasticity in doubly-connected regions by the method of boundary integrals	20
368	Amal Abdulsalam Shamila Soad Muftah Abdurahman Fatma Mustafa Omiman	Common Fixed-Point Theorems for Occasionally Weakly Compatible Mappings in Fuzzy 2-Metric Space	21
379	Somia M. Amsheri	THE STARLIKENESS AND CONVEXITY OF P-VALENT FUNCTIONS INVOLVING CERTAIN FRACTIONAL DERIVATIVE OPERATOR	22

العدد 12		الفهرس	
391	Ismail Alhadi Aldeb Abdualaziz Ibrahim Lawej	Utilizing Project-Based Approach in Teaching English through Information Technology and Network Support	23
415	Foad Ashur Elbakay Khairi Alarbi Zaglom	An Acoustic Study of Voice Onset Time in Libyan Arabic	24
432	الفهرس		25

يشترط في البحوث العلمية المقدمة للنشر أن يراعى فيها ما يأتي :

- أصول البحث العلمي وقواعده .
- ألا تكون المادة العلمية قد سبق نشرها أو كانت جزءا من رسالة علمية .
- يرفق بالبحث تزكية لغوية وفق أنموذج معد .
- تعدل البحوث المقبولة وتصحح وفق ما يراه المحكمون .
- التزام الباحث بالضوابط التي وضعتها المجلة من عدد الصفحات ، ونوع الخط ورقمه ، والفترات الزمنية الممنوحة للتعديل ، وما يستجد من ضوابط تضعها المجلة مستقبلا .

تنبيهات :

- للمجلة الحق في تعديل البحث أو طلب تعديله أو رفضه .
- يخضع البحث في النشر لأولويات المجلة وسياستها .
- البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعبر عن وجهة نظر المجلة .

Information for authors

- 1- Authors of the articles being accepted are required to respect the regulations and the rules of the scientific research.
- 2- The research articles or manuscripts should be original, and have not been published previously. Materials that are currently being considered by another journal, or is a part of scientific dissertation are requested not to be submitted.
- 3- The research articles should be approved by a linguistic reviewer.
- 4- All research articles in the journal undergo rigorous peer review based on initial editor screening.
- 5- All authors are requested to follow the regulations of publication in the template paper prepared by the editorial board of the journal.

Attention

- 1- The editor reserves the right to make any necessary changes in the papers, or request the author to do so, or reject the paper submitted.
- 2- The research articles undergo to the policy of the editorial board regarding the priority of publication.
- 3- The published articles represent only the authors' viewpoints.

